الموقف الدولي من الاجتياح العراقي للكويت 1990-1991
(دراسة تاريخية)

اسم الباحث: م. م عقيل غالب يونس الياسري

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أسباب الاجتياح العراقي للكويت من خلال التركيز على الظروف الدولية وظروف العراق قبل الاجتياح، مع توضيح مواقف المجتمع الدولي على المستويين الدولي والإقليمي من الاجتياح، كما هدفت إلى الوقوف على ردود أفعال الإدارات الأمريكية من ذلك الاجتياح، وبالتركيز على أسباب حرب الخليج الثانية 1991 ونتائجها.

فيما تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي وهو موقف الأمم المتحدة من الاجتياح العراقي للكويت، وقامت الدراسة على فرضية رئيسه مفادها أن الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م، قد شكل مبرراً وفرصة سانحة للتدخل الأمريكي المباشر في شؤون منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي دفعها لإتباع سياسة خارجية ركزت على مبدأ القوة لمواجهة الأخطار التي تهدد مصالحها.

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تناول مباحثها ومطالبها وذلك بهدف سرد الإحداث التي جرت في هذه الحقبة الزمنية المتعلقة بكل من العراق والكويت وبالوقائع التاريخية المتداخلة بينهما.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أبرزها: أن الاجتياح العراقي للكويت كان بفعل أسباب تاريخية واقتصادية وجغرافية.

الكلمات المفتاحية: (الأمم المتحدة- الاجتياح- العراقي- الكويت - الولايات المتحدة الأمريكية)

abstract

The study aimed to elucidate the reasons behind the Iraqi invasion of Kuwait by focusing on international circumstances and Iraq's conditions prior to the invasion. It also aimed to highlight the international and regional community's positions on the invasion, as well as examine the responses of the United States administrations to the invasion, with a specific focus on the causes and outcomes of the Gulf War in 1991.

The study's main problem was addressing the central question: the United Nations' stance on the Iraqi invasion of Kuwait. The study hypothesized that the Iraqi invasion of Kuwait in 1990 served as a pretext and a golden opportunity for direct American intervention in the affairs of the Middle East. This led the United States to adopt a foreign policy centered on the principle of using force to confront threats to its interests.

The study employed a historical approach in its discussions and demands, aiming to narrate the events that occurred in this timeframe related to both Iraq and Kuwait, along with the intertwined historical facts between them.

The study arrived at several conclusions, among which is that the Iraqi invasion of Kuwait was driven by historical, economic, and geographical factors.

Keywords: (United Nations, invasion, Iraqi, Kuwait)

أولاً: المقدمة:

شهدت منطقة الخليج العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، سلسلة من الاضطرابات والحروب العسكرية، التي جلبت الويلات على سكانها، ومن أهم تلك الحروب، حرب الخليج الثانية التي اندلعت إثر الاجتياح العراقي للكويت، وهذا لم يأت من فراغ بل كان مسبوقاً بمقدمات هي جزء من أسباب الحرب، والتي كان لها دور أساسي في تأزم الوضع في المنطقة، وصولاً إلى الاجتياح الذي كان تعبيراً عن تلك الأزمات، حيث جاءت تطلعات العراق الإقليمية بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية نحو أداء دور إقليمي في منطقة الخليج العربي، وقد انعكس هذا التوجه نحو دول المنطقة التي أحست بالتهديدات نحوها فكان التفكير ينصب تجاه العراق على اعتبار أنه حام لهذه الدول، غير أن ذلك التوجه أدى بالنتيجة لمواجهة المصالح الأمريكية في المنطقة، وخلق حالة من الصراع في التوجهات بين الطرفين.

ومن هنا فإن حرب الخليج الثانية، وما تمخض عنها من نتائج، تعد من القضايا الدولية المعقدة، وهذا الأمر يرجع إلى تعدد الأطراف المشاركة في الصراع، وبالتالي تنوع استراتيجيات تلك الأطراف في الرؤى والمصالح التي تريد تحقيقها في المنطقة. ولأن هذه المنطقة تميزت بموقع جيو استراتيجي مهم، فضلاً عن امتلاكها ثروات نفطية هائلة، جعل الصراع الدولي يتركز عليها .

مشكلة الدراسة وأسئلتها: تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي المتعلق بموقف الأمم المتحدة من الاجتياح العراقي للكويت، وانعكاسات هذا الموقف على مستقبل العلاقات بين البلدين. وتسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما أسباب الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م؟
2. ما مواقف المجتمع الدولي، وخاصة الموقف الأمريكي، من الاجتياح العراقي للكويت؟
3. ما نتائج الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م؟

أهداف الدراسة: تأتي هذه الدراسة لتركز على موقف الأمم المتحدة من الاجتياح العراقي للكويت عام 1990-1991م، وانعكاسات هذا الموقف على العلاقات العراقية فيما بعد. وتتلخص الأهداف التي ستحققها الدراسة بما يلي:

1. الوقوف على الظروف المحلية والدولية السابقة لاجتياح العراقي للكويت، والأسباب التي كانت وراء الاجتياح العراقي للكويت.
2. تتبع مواقف المجتمع الدولي من الاجتياح على المستويين الدولي والإقليمي.
3. الوقوف على أسباب شن حرب الخليج الثانية كانون الثاني 1991، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ونتائجها على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسين في تناول مباحثها ومطالبها وهما: المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها، ومن ثم يساعد في تحليل وتفسير الأحداث التاريخية، التي جرت في هذه الحقبة الزمنية التي تتعلق بالعراق، و كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، هذا المنهج الذي يعتمد على دراسة الظواهر ووصفها وصفاً موضوعياً دقيقاً من خلال وصف الأحداث التي تتابعت على إثر الاجتياح العراقي للكويت، وما رافقها من تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية وعلى الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية كافة.

الدراسات السابقة: قام الباحث بمسح شامل للدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، إلا أنه لم يعثر على دراسة كاملة لتناول كافة جوانب موضوع الدراسة تحت البحث. فبعض الدراسات تتناول جانبا من الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، وبعض منها تناول جوانب من حرب الخليج الثانية عام 1991. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة:

كتاب (أزمات العراق والكويت... أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها)، لمؤلفه (عبد الرحيم عبد الهادي أبو طالب) الذي تحدث فيه عن الأزمات الحدودية بين العراق والكويت في أعوام 1961- 1973- 1990، معتمداً على ما نشرته صحيفة الأهرام المصرية في كل مرحلة من مراحل الأزمة، والمواقف العربية والدولية منها، وخص بالذكر أزمة عام 1990، ودخول القوات العراقية إلى الكويت، وأساليب النظام العراقي في التعامل مع الشعب الكويتي، والمواقف العربية والإقليمية والدولية من هذا النزاع، ونتائجه على الصعد كافةً.

كتاب (بانوراما حرب الخليج وثيقة وخبر دراسة نصوص قرارات مجلس الأمن الدولي 1990-1994) لمؤلفه (عبد الحسين شعبان) الذي تناول فيه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي (كما هي النصوص الأصلية) منذ تاريخ الاجتياح العراقي للكويت في 1990/8/2، حتى 1994/3/4، فضلاً عن ذلك فقد عرّف الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالعقوبات الدولية، وقدّم نبذة عن آلية عمل مجلس الأمن الدولي، وطريقة اتخاذ القرار بين أعضائه.

كتاب (الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر)، لمؤلفه (خالد يحيى أحمد الجبوري)، وهذا الكتاب هو وجهة نظر عراقية حول استقلال الكويت، وأحقيتها في الوجود، وقد تحدث فيه المؤلف عن المساعي العراقية لإعادة فرض سيطرتها على الكويت، منذ بداية القرن العشرين حتى بداية عقد التسعينيات (1901- 1990)، بحجة إعادة الكويت إلى الوطن الأم العراق، معتمداً على عدد من الروابط الإدارية والاقتصادية والتاريخية في مسألة ضم العراق للكويت.

كتاب (ترسيم الحدود الكويتية- العراقية "الحق التاريخي والإرادة الدولية") تأليف (لجنة من المختصين) نقل فيه المؤلفون وجهة نظر الكويت من مسألة الحدود بين العراق والكويت، وأزمات الحدود العراقية- الكويتية خلال مراحل الحكم المختلفة في العراق، وقيام النظام العراقي باحتلال الكويت، كما تحدثوا عن لجنة الأمم المتحدة وجهودها لترسيم الحدود الدولية بين البلدين، ونجاحها في وضع حدود نهائية بين الجانبين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الحجة الرئيسة التي يمكن تبريرها جراء التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط كانت تقوم على التنافس في أثناء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي، أما اليوم فإن ذلك التبرير لم يعد لـه وجـود بعد انهيار جدار برلين وازدياد تكاليف التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، إلا أن وجهة نظر المحافظين الجدد كانت تدعو إلى أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تتحمل التكاليف العسكرية والاقتصادية من تدخلها في الشرق الأوسط، وذلك من أجل المحافظة على المثال الأمريكي الذي تسعى لتطبيقه في الشرق الأوسط وفرض الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة.

ثانياً: لمحة تاريخية عن مسألة الحدود العراقية- الكويتية:

بدأت قضية الحدود بين العراق والكويت منذ عام 1904؛ إذ أجرت بريطانيا أول محاولة لتخطيط الحدود بخط يسير من "خور الصبية ليمر جنوب أم قصر وصفوان متجهاً إلى جبل سنام ومن هناك إلى وادي الباطن"[1]، بدأت في عام1911

[1]- سلطان، غانم: الغزو العراقي للكويت قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، (شركة مطابع الوزان العالمية، د.م، ط1، 1994م)، ص48.

مفاوضات بريطانية- عثمانية بهدف حل المشكلات العالقة في الخليج العربي، واستمرت حتى عام 1913، وتناولت مسائل متعددة منها (مسألة الرسوم الجمركية، خط حديد بغداد، منطقة شط العرب)، انتهت المفاوضات بالتوقيع على الاتفاق من قبل موفد الحكومة العثمانية حقي باشا ووزير الخارجية البريطاني إدوارد غراي بتاريخ1913/7/29، وتنقسم الاتفاقية إلى خمسة أقسام، خصص القسم الأول منها للكويت، ونصت على جعل مقاطعة الكويت قضاءً مستقلاً في الإمبراطورية العثمانية.[2]

ومع نشوء النظام الملكي، وتأسيس دولة العراق الحديث، بدأت المحاولات لضم الكويت إليه، حيث عمل نوري السعيد على ترسيم الحدود بين البلدين، لكن سرعان ما تدهورت علاقات الجانبين، وبدأ العراق يطالب بضم الكويت، رغبةً منه بتوسيع نافذته البحرية بعد ان ضاقت إثر التنازلات التي قدمها لإيران عام 1937م[3]، واستفادة العراق من الثروة النفطية الكبيرة للكويت، التي أصبح متوقعاً أن الكويت تحظى بها بعد الاكتشافات النفطية في أراضيها[4]، وكانت أولى المحاولات في عهد الملك غازي الذي أسس في منتصف عام 1938م إذاعة خاصة باسم قصر الزهور خصص جزءاً من نشاطها لتأييد الدعوة الرامية إلى إعادة الكويت للعراق، انطلاقاً من أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، كما حثت الإذاعة أبناء الكويت على الثورة ضد حكم آل الصباح المستبد .[5]

وبعد قيام النظام الجمهوري في العراق استمر العراق بمطالبه بضم الكويت، فعقد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في 1961/6/25م، أكد فيه على تبعية الكويت إلى العراق بوصفها قضاء عراقيا تابعا لمصرفية محافظة البصرة وأنها جزء لا يتجزأ من العراق.[6] ومع تولي حكم البلاد الرئيس عبد السلام عارف، أقدم على الاعتراف بدولة الكويت ككيان مستقل بذاته عن العراق، إثر المباحثات التي جرت في بغداد بين وفْدَي الجانبين بتاريخ 1963/10/4م، واتفق الوفدان على: اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت، وسيادتها التامة على أراضيها. وتعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية، يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة[7]. ومع تولي الرئيس أحمد حسن البكر السلطة عادت المطالب العراقية بالأراضي الكويتية على وجه العموم، و(جزيرتي وربة وبوبيان) على وجه الخصوص، ولعلّ ذلك يرجع إلى أمرين أساسيين: الأول: يتعلق بتأزّم العلاقات العراقية- الإيرانية، نتيجة الخلافات حول شط العرب، وإلغاء إيران معاهدة عام 1937م. والثاني: رغبة العراق بأن ترابط بعضاً من قواته العسكرية داخل الحدود الكويتية، لحماية سواحله وعلى رأسها ميناء أم

2- John .C. Wilkinson: Arabia's Frontiers (The Story of Britain's Boundary Drawing in The Desert) I.B. Tauris& Co Ltd, London. New York. 1991,p63.

3- اعترفت إيران خلال معاهدة عام1937م، بالحدود بين الدولة العثمانية وإيران عام1913م، في الوقت الذي تنازل العراق عن خط الثالوث (خط منتصف النهر)، أمام مدينة عبادان لمسافة يقرب طولها من 4أميال. انظر: مجموعة مؤلفين: العلاقات العربية- الإيرانية (الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996م)، ص468.

4- الغنيم، عبد الله يوسف وآخرون: الكويت وجوداً وحدوداً (الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية) (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، د.ط، د.ت)، ص94.

5- الجبوري، خالد يحيى أحمد: الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، (منشورات دار الكلمة، بغداد، ط1، 1993م)، ص36-37.

6- الغنيم، عبد الله يوسف، ترسيم الحدود الكويتية- العراقية، (مركز البحوث والدراسات، الكويت، 1994م)، ص207.

7- الغنيم: الكويت وجوداً وحدوداً، مصدر سابق، ص107.

قصر، والتصدي للقوات الإيرانية في حال نشوب معركة بينهما.[8] لتقوم قوات تابعة للجيش العراقي يبلغ عددها حوالي1500 جندي بالهجوم على مركز للشرطة الكويتية في منطقة الصامتة، وسيطرت عليه في1973/3/20م، ثم توغلت في الأراضي الكويتية مسافة ثلاثة كيلومترات، وقد أدت العملية العراقية إلى مقتل شرطي كويتي وجرح آخر[9]. لتشهد الحدود بين الجانبين هدوءاً كبيراً خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1980–1990م خلال الحرب العراقية– الإيرانية، إلا أن الأوضاع ما لبثت أن اشتعلت من جديد لتندلع حرب الخليج الثانية، فما هي أسبابها واحداثها.

ثالثاً: الاجتياح العراقي للكويت (الأسباب والأحداث):

شكلت التطورات التاريخية لمشكلة الحدود بين العراق والكويت، تصوراً واضحاً عن واقع الخلافات بين البلدين تحديداً، مما دفع بدول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن ذرائع للتدخل في المنطقة، فكان العمل الحثيث لإشعال أزمة جديدة للعراق، الذي استُخدِمَ عبر نظامه أداة في إشعال الحرب بين البلدين الشقيقين، والتدخل في شؤون المنطقة.

1- الأسباب غير المباشرة للحرب:

- سعي العراق إلى العمل على توفير مصب آمن للنفط العراقي، بعد النكسة التي تعرض لها خلال حرب الخليج الأولى (1980–1988م)، وإيقاف ضخ النفط العراقي عبر الأراضي السورية إلى البحر المتوسط، وتدعيم القدرات الدفاعية للبلاد، وهذا ما يتطلب مورداً مالياً مهماً، بهدف الحفاظ على القوة العسكرية للبلاد.[10]
- انتهاز الكويت فرصة الحرب العراقية– الإيرانية وانشغال بغداد بها، وغيرت خط الحدود، فأزاحته من مكانه، وأعادته من جديد بعد أن قضمت معه قطعة ضخمة من أراضي العراق.[11]
- رغبة النظام العراقي بتسوية الخلافات الحدودية بين البلدين، مقابل استئجار العراق لجزيرتي وربة وبوبيان بعقد مدته 99سنة، بغية امتلاك قواعد بحرية مهمة في المناطق الجنوبية المطلة على الخليج العربي، لإعطاء العراق واجهة بحرية واسعة.[12]
- اتهام العراق الكويت بسرقة النفط من حقل الرميلة العراقي، منذ بداية الحرب مع إيران (1980–1988) بما قيمته 2400مليون دولار، استناداً إلى أن الحقل ينتج يومياً عشرة آلاف برميل .[13]
- انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، إثر انهيار حلف وارسو، وقناعة النظام العراقي أن السيطرة الأمريكية– "الإسرائيلية" على المنطقة هي مسألة وقت، ولا سيما مع بقاء القوة الأمريكية وحيدة في زعامة العالم، وسعيها لبناء نظام عالمي جديد قائم على أحادية القطب.[14]

---

[8]– بجك، باسيل يوسف: العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990–2005م) دراسة توثيقية وتحليلية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006م)، ص217.

[9]– العلوي، حسن: أسوار الطين (في عقدة الكويت وإيديولوجيا الضم)، (دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط1، 1995م)، ص119.

[10]– حسن، إبراهيم محمد: الصراع الدولي في الخليج العربي والعدوان العراقي على الكويت، الأبعاد والنتائج العربية والدولية، (مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ط1، 1996م)، ص45.

[11]– شاكر، عبد الرحمن: الطغيان والانتحار القومي، (مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1992م)، ص105.

[12]– سالينجار، بيار ولوران، إيريك: المفكرة المخفية لحرب الخليج (رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة)، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1991م)، ص18.

[13]– سلطان: الغزو العراقي للكويت، مصدر سابق، ص17.

السبب المباشر :الوضع الاقتصادي المنهار في العراق: إثر انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية، وجد العراق نفسه يعاني من ضائقة مالية، بعد أن بلغت ديونه الخارجية حوالي 150 مليار دولار أمريكي، لصالح دول الخليج العربية وأوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية[15]، حاول النظام العراقي إيجاد مخرج لأزمته الاقتصادية الخانقة، وقد وجد الفرصة المناسبة له خلال انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد بتاريخ1990/5/28م، لمناقشة موضوع هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة، فبعد الجلسة الافتتاحية، طالب رأس النظام العراقي بعقد اجتماع مغلق لملوك ورؤساء الدول، وخلال خطابه وجه انتقاداً شديداً للكويت والإمارات، معلناً أنهما يشتركان في عملية مدبرة لإغراق السوق النفطية، بمزيد من الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تدهور سعر برميل النفط، من 18 دولار للبرميل، إلى ما بين11 و13دولار للبرميل، مما أدى إلى خسارة العراق ما بين عامي1980-1990م إلى حوالي89 مليار دولار[16]، وقد بلغت هذه الأزمة ذروتها مع الرسالتين الموجهتين من طارق عزيز وزير خارجية العراق، إلى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية، المؤرختين في15و7/21/ 1990م، واللتين تضمنتا مواقف العراق من الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها، ودور بلدان الخليج عامةً والكويت والإمارات خاصةً فيها، ويمكن تلخيصهما بالنقاط التالية:

- تبلغ خسارة العراق من انخفاض أسعار النفط مليارات عدة من الدولارات.
- تتحمل حكومتا الكويت والإمارات مسؤولية انخفاض أسعار النفط العالمية، بسبب إنتاجهما الإضافي من النفط.
- أصاب انخفاض أسعار النفط العالمية البلدان العربية كافةً بخسارة كبيرة، سواء الدول المنتجة للنفط، أو غير المنتجة، ومؤسسات العمل العربي المشترك، بسبب توقف المساعدات من الدول النفطية إلى الدول غير النفطية.

2- اتهام الكويت بإقامة منشآت اقتصادية في الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي، وسحب النفط منه، لإضعاف الاقتصاد العراقي، وسرقة ثروته.[17]

ومن هنا فقد سعى النظام العراقي إلى إظهار نفسه بأنه مظلوم من قبل العرب المنتجين للنفط، فلا بد من القيام بعمل ما لتعويض خسائره الكبيرة التي مني بها خلال حربه مع إيران. لذلك بدأت القوات العراقية باجتياح أراضي دولة الكويت في1990/8/2، فدخلت تلك القوات عبر الحدود البرية بين البلدين باتجاه العاصمة الكويتية، التي تبعد عن خط الحدود مسافة

---

[14]- هويدي، أمين: التحولات الاستراتيجية الخطيرة، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، (دار الشروق، القاهرة، ط1، 1997م)، ص65.

[15]- قدّر أحد الاقتصاديين العالميين أن النفقات المالية التي تكبدها العراق في حربه مع إيران تقدر بنحو 452,6 مليار دولار أمريكي، ومن ضمنها قيمة الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية، وعائدات النفط. انظر: فولر، جراهام: العراق في العقد المقبل، (هل سيقوى على البقاء حتى عام 2020)، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي)، ص88.

[16]- أبو طالب، عبد الرحيم عبد الهادي: أزمات العراق والكويت.. أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها، (مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995م)، ص57.

[17]- سالينجار، بيار ولوران، إيريك: المفكرة المخفية لحرب الخليج (رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة)، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1991م)، ص47.

64 كم، واستطاعت تلك القوات من فرض سيطرتها على كامل أرجاء دولة الكويت في مدة قصيرة[18]، وقد استدعى الاجتياح العراقي للكويت إطلاق عدد من المواقف الدولية، فما هي أهم هذه المواقف، وكيف كانت ردة فعلها تجاه الاجتياح.

رابعاً: الموقف الدولي من الاجتياح العراقي للكويت:

أثارت مسألة احتلال النظام العراقي للكويت، حفيظة العديد من دول العالم، وخاصةً البلدان التي تملك مصالح اقتصادية مهمة مع الكويت، لذلك سارعت هذه القوى إلى إجبار النظام العراقي على الانسحاب من الكويت، وهنا لا بد من دراسة موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية القوى الأوروبية، فضلاً عن مجلس الأمن الدولي بوصفه المسؤول عن الأمن والسلام الدوليين.

1- موقف مجلس الأمن الدولي :

بعد اجتياح العراق للكويت، بدأ مجلس الأمن سلسلة اجتماعات، في الفترة الواقعة بين 1990/8/2م، 1991/1/17م وبداية العمليات العسكرية لاجتياح الكويت، وقد بلغ مجموع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بالأزمة بين العراق والكويت، اثني عشر قراراً، تمثلت بما يلي:

- القرار /660/ الصادر بتاريخ 1990/8/2م: يتلخص هذا القرار بخوف مجلس الأمن من اجتياح العراق للكويت الأمر الذي شكل خرقاً للسلم والأمن الدوليين، وتضمن القرار إدانة المجلس لقرار الاجتياح وطلب سحب القوات العراقية بشكل فوري وغير مشروط، كما دعى القرار إلى عقد مفاوضات مكثفة لحل الخلاف. وقد اعتمد القرار بموافقة 14 عضواً، وامتنع اليمن عن التصويت .[19]

- القرار/661/ الصادر في 1990/8/6م: وهو تأكيد للقرار رقم 660 ويتضمن خشية المجلس في حال انسحاب العراق من الكويت وتضمن أيضاً امتثال الكويت للقرار 660 مع التأكيد على المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وأكد القرار حق الشعوب في الدفاع عن النفس، وتضمن القرار عدم التعامل مع المنتجات العراقية سواء من ناحية الاستيراد أو التصدير وفي حال عدم امتثال العراق لقرارات المجلس سيلجأ الأخير لتطبيق قرارات الفصل السابع من الميثاق، كما تضمن القرار طلب المجلس من كافة الدول الأعضاء وغير الأعضاء الامتثال لقرارات المجلس وتشكيل لجنة لتقديم التقارير والتزود بالمعلومات حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتطبيقها، اما فيما يخص الكويت فتضمن القرار تقديم المساعدات وحماية أموال الكويت وعدم الاعتراف بأي نظام يقيمه العراق في الكويت، وطلب المجلس التزام الأمين العام بتقديم تقريره الأولي خلال ثلاثين يوم.[20]

18- النجار، حسن علي: أم المعارك(حرب الخليج ردة فعل زائدة وإسراف في القتل والتدمير كيف تورطت أمريكا في الصراع مع العرب والمسلمين)، (أمازون للنشر، جورجيا، 2007م)، ص 206

19- كان اليمن العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن خلال الأزمة، وعند انعقاد جلسة المجلس، قرر اليمن التغيب عن الجلسة، نظراً لعدم وصول تعليمات من العاصمة صنعاء، عن قرارها، حسب ما صرح به رئيس الوفد اليمني عبد الله الأشكل، وقد عدّ هذا التصرف اليمني انحيازاً للعراق، انظر: حسن: الصراع الدولي في الخليج، مصدر سابق، ص22. شعبان، عبد الحسين: بانوراما حرب الخليج (وثيقة وخبر دراسة ونصوص قرارات مجلس الأمن الدولي ١٩٩٠- ١٩٩٤م)، (دار البراق، لندن، ١٩٩٤م)، ص ٢١.

20- Turner, Barry: The World Today (Essential fact in an ever changing World 2000), London, Sara Lloyd, New York, Garrett Kiely, p430

- القرار/662/ الصادر في 1990/8/9م، وفيه قرر مجلس الأمن ضرورة استعادة السلطة الشرعية للكويت، وقرر أن ضم العراق للكويت لاغياً وباطلاً، وليس له أي قيمة قانونية، ويطلب من جميع الدول والمؤسسات عدم الاعتراف بذلك الضم، والامتناع عن أي إجراء قد يفسر على أنه اعتراف غير مباشر بالضم .[21]

- القرار/664/ الصادر في1990/8/18م: تضمن القرار شعور المجلس بالقلق البالغ إزاء الوضع في الكويت وطالب القرار بأن يسمح العراق بخروج رعايا الدول الأخرى من الكويت والعراق وبشكل فوري وتسهيل خروجهم وتضمن القرار دعوة العراق إلى عدم اتخاذ لأي تصرف من شأنه تعريض سلامة أو أمن أو صحة أولئك الرعايا للخطر.

- القرار/665/ الصادر في 1990/8/25م: تضمن القرار تصميم المجلس على انهاء احتلال العراق للكويت والتأكيد على استعادة السلطة الشرعية للكويت وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية كما تضمن القرار إعراب المجلس عن جزعه الشديد لاستمرار العراق في رفضه الامتثال للقرارات الدولية وبخاصة تصرفات الحكومة العراقية التي تستخدم السفن الرافعة للعلم العراقي لتصدير النفط وإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها وكذلك دعوة الدول الأعضاء للتعاون واستخدام التدابير السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن.[22]

- القرار/666/ الصادر في 1990/9/13م: الذي يقضي بتزويد السكان في العراق والكويت بالمواد الغذائية من أجل تخفيف المعاناة البشرية، وتضمن القرار إعراب المجلس عن قلقه لعدم وفاء العراق بالتزاماته فيما يتعلق بسلامة رعايا الدول الأخرى وتحميل العراق المسؤولية الكاملة في هذه الشأن كما تضمن القرار إعراب المجلس عن أمله في التزام العراق بشأن مسألة الرعايا.

- القرار/667/ الصادر في 1990/9/16م: الذي تضمن عبارات القلق والسخط للانتهاكات التي قام بها العراق للمقرات الدبلوماسية في الكويت واختطافه لموظفي ورعايا يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية وتضمن القرار أيضاً إدانات تلك الأعمال ومطالبات بالإفراج الفوري عن هؤلاء الرعايا وتضمن القرار أيضاً التزام العراق بالامتثال للقرارات الدولية وتأمين الحماية والسلامة لهؤلاء الرعايا.

- القرار/669/ الصادر في 1990/9/24م: تضمن القرار إدانة المجلس لاستمرار الاحتلال العراقي للكويت وعدم قيام العراق بإلغاء إجراءاته وإنهاء ضمه المزعوم واحتجازه لرعايا دول أخرى الأمر الذي يعتبر انتهاكاً صارخاً لقرارات المجلس والقانون الإنساني الدولي وأعاد القرار تأكيد إدانته لمعاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين حول إرغامهم على مغادرة بلدهم وإلحاق الخسائر بالممتلكات الكويتية الأمر الذي يعد انتهاكاً للقانون الدولي.

- القرار/670/ الصادر في 1990/9/25م: تضمن القار إدانة المجلس لاستمرار الاحتلال العراقي للكويت وعدم قيامه بإلغاء إجراءاته وإنهاء ضمه المزعوم واحتجازه لرعايا دول أخرى ضد رغبتهم الأمر الذي يمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات المجلس وللقانون الإنساني الدولي كما تمن القرار إدانة معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين وإلحاق الخسائر بالممتلكات في الكويت الأمر الذي يعد انتهاكاً للقانون الدولي كما تضمن القرار اتخاذ المجلس تدابير تتعلق بالطيران والشحن والأغذية والسفن من أجل تحقيق السلامة والأمن الدوليين في العراق والكويت.

---

[21]- عصاصة، سامي: هل انتهت حرب الخليج (دراسة جدلية في تناقضات الأزمة)، (مكتبة بيسان، بيروت، ط1، 1994م)، ص299. شعبان: بانوراما، مصدر سابق، ص٢٢-٢٣.

[22]- لورنس، هنري: اللعبة الكبرى (الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية)، ترجمة محمد مخلوف، (دار قرطبة للنشر والتوثيق، ليماسول، ط1، 1992م)، ص427-428.

– القرار رقم/674/ الصادر في 1990/10/29م: تضمن القرار دعوة ممثلي العراق والكويت إلى المجلس من دون أن يكون لهما حق التصويت، وأكد القرار على الحاجة الماسة إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية واستعادة الكويت لسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية وأدان القرار بشدة إساءة العراق لرعايا الدول الرهائن والمعاملة السيئة للكويتيين واضطهادهم، كما أدان القرار الممارسات التي يرتكبها العراق في الكويت وتضمن القرار إعراب المجلس عن قلقه وخوفه وجزعه من ذلك الاجتياح.

– القرار رقم/677/ الصادر في 1990/11/28م: تضمن القرار تأكيد قلق المجلس للمعاناة التي لحقت بالأفراد في الكويت من جراء غزو واحتلال العراق له وقلق المجلس من المحاولات العراقية لتغيير التكوين الديموغرافي لسكان الكويت وتدمير السجلات المدنية، وتضمن القرار تكليف الأمين العام بإيداع نسخة من سجل سكان الكويت مصدقة من الحكومة الكويتية وشاملة لتسجيل السكان حتى 1 آب 1990.

– القرار رقم/678/ الصادر في 1990/11/29م : تضمن القرار تأكيدات على القرارات السابقة حول اجتياح العراق للكويت وتضمن الطلب من العراق الامتثال التام للقرارات وإعطاء الأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدعم الكويت وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة.[23]

وبذلك فقد أدى مجلس الأمن دورا مهما في صياغة السلام والأمن الدوليين، ولأول مرة تلعب هذه المنظمة دور الشريك الكامل في هذه الأزمة وتظهر فعاليتها بقوة غير معهودة ذلك بعد الوفاق الأمريكي السوفياتي، وقد وقفت المنظمة الدولية بكاملها ضد الاجتياح وضد النظام العراقي الذي ألغى الصفة القانونية لدولة الكويت وأنه لا وجود لهذه الدولة، ويبدو أنه بعد كل هذه المبادرات وبالرغم من تعددها قررت كل الدول الكبرى أن تعمل سويا في الأمم المتحدة حسب النظام العالمي الجديد وأن تنفذ قرارات مجلس الأمن، وقد ألزم العراق ببطلان كل تصرفاته التي صدرت بحق الكويت وتعويض الكويت لكل الأضرار التي سببها بتصرفاته ومحاكمة القائمين على الاجتياح. [24]

2- بعض المواقف الدولية من الحرب:

1- موقف الولايات المتحدة الأميركية:

دانت الولايات المتحدة الاجتياح العراقي لأراضي الكويت، ووصفته بأنه اعتداء سافر وعمل ليس له ما يبرره، وطالبت بانسحاب القوات العراقية على الفور من الكويت، ومن دون شروط. وسارعت لاتخاذ خطوات عملية تؤكد على التشدد والإصرار على مساندة حكومة الكويت الشرعية، فعقد الرئيس جورج بوش الأب، في ١٩٩٠/8/2م، اجتماعاً عاجلاً، في البيت الأبيض، ضم عدد من المستشارين والسياسيين في الإدارة الأميركية، وقد تمخض الاجتماع عن عدد من القرارات، أهمها:

- إرسال قوة من الطيران والسفن الحربية الأميركية إلى المملكة العربية السعودية على الفور، لحماية دوله من أي تهديد تتعرض له .[25]
- تجميد كل الأموال والودائع الكويتية والعراقية في كافة المصارف والمؤسسات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية .[26]

---

[23]– انظر قرارات مجلس الأمن في: مركز البحوث والدراسات الكويتية: دور الأمم المتحدة في إقرار الأمن والسلم الدوليين (دراسة حالة العراق والكويت)، (الكويت: 1995م)، ص99–133. وسيرل، مارسيل: أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، (دار ابن خلدون، القاهرة، ط1، 1992م)، ص89–92. وشعبان: بانوراما، مصدر سابق، ص٢٢–٢٤، وسلطان: الغزو العراقي للكويت، مصدر سابق، ص110–129.

[24]– نجيب الغوش وآخرون، أزمة الخليج (الدوافع – الآثار – المواقف)، (المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات، شيكاغو، 1993م)، ص74.

[25]– سلطان: الغزو العراقي للكويت، مصدر سابق، ص66.

- تشكيل لجنة طوارئ دائمة، لمتابعة الأزمة، تعمل تحت رئاسة مستشار الأمن القومي.

وبالفعل فقد سارعت الولايات المتحدة إلى إرسال قواتها الحربية إلى الخليج العربي، فوصلت تلك القوات إلى السعودية بتاريخ 1990/8/7م، وجعلت منها مقراً لتمركز تلك القوات، وقد شملت تلك القوات على عدد من السفن الحربية[27]، فأعلنت وزارة الدفاع الأميركية في المرحلة الأولى للأزمة، أن عدة قطع بحرية أمريكية، من بينها حاملة الطائرات (إندبندنس) ترافقها خمس قطع بحرية تتجه صوب الخليج .[28]

وفي صباح 4/8/1990، اجتمع في كامب ديفيد، الرئيس الأمريكي بوش الأب مع مجلس الأمن القومي[29]، وخلال الاجتماع عرض مدير المخابرات الأميركية ملخصاً عن حجم التهديد العراقي المحتشد قرب الحدود مع المملكة العربية السعودية، وأكد المجتمعون على النقاط التالية:

- عدم قبول ما حدث ولا مجال للتفاوض أو قبول حلول وسط.
- وجوب تعبئة الرأي العام الأمريكي والدولي، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.
- مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن "العمل" والتحرك لمواجهة العدوان.
- إن احتلال الكويت سيسبب فوضى في أسواق النفط (أسعاراً وإمداداً وتوزيعاً).
- لن تسمح واشنطن للعراق بالاستيلاء على ثلثي إنتاج النفط في الشرق الأوسط و ٢٠% من احتياطي النفط في العالم، يمكن أن تزيد إلى نسبة ٤٠ % لدى استيلائه على نفط المملكة العربية السعودية.

ضرورة فرض حصار اقتصادي شامل، ضد العراق .[30]

سارعت الولايات المتحدة إلى أداء دورها الجديد على المستور الدولي، كونها القوة الوحيدة التي بقيت في العالم بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد عبر وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر عذ هذا الأمر، فقال: "إن على أميركا أن تتولى القيادة، وعلى شعبنا أن يدرك ذلك، إذ نحن نشكل الدولة الوحيدة التي تمتلك الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية"[31]. كما قام الرئيس الأميركي بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر بتحركات دبلوماسية واسعة في أوروبا والمنطقة العربية، تهدف إلى تشكيل تحالف دولي بزعامتها لتحرير الكويت .[32]وبالفعل فقد بلغ عدد القوات الأميركية

---

[26]- حسن: الصراع الدولي في الخليج العربي، مصدر سابق، ص169.

[27]- مسعد، نيفين عبد المنعم: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001م(، ص 228.

[28]- البكري، محمود: جريمة أمريكا في الخليج الأسرار الكاملة ، ط 5، (القاهرة 1991م)، ص152.

[29]- حضر الاجتماع كلاً من دان كويل نائب الرئيس الأمريكي بوش الأب، وريتشارد تشيني والجنرال كولين باول وجيمس بيكر وزير الخارجية، والجنرال نورمان شوارتزكوف، ومدير الاستخبارات المركزية وليم وبستر، فضلاً عن عدد من المستشارين. انظر: البكري: جريمة أمريكا، المصدر نفسه، ص153.

[30]- عوده، بطرس عوده :حرب الخليج من المسؤول ، ط 3،)عمان،1992م)، ص258.

[31]- ميكال، بيار: تاريخ العالم المعاصر (1945. 1991م) ، تر: يوسف ضومط، (دار الجيل، بيروت،هـ ط1، د.ت)، ص624.

[32]- شقير، رشيد: أزمة الخليج (جذور وأفاق)، ص29.

حوالي545ألف جندي، يرافقهم 100 قطعة بحرية، و4655 طائرة مقاتلة وهليوكوبتر، فكانت أضخم قوات عسكرية مشتركة في التحالف وتـمّ تعيين الجنرال نورمان شوارزكوف قائداً عاماً لتلك القوات.[33]

2- الموقف الأوروبي:

كان لأزمة الخليج تأثير إيجابي في إدراك الجماعة الأوروبية أهمية التنسيق بين دول الأعضاء، للتوصل إلى موقف موحد في مواجهة الأزمة ومن ثم ضرورة دراسة الأبعاد الأمنية والعسكرية، للتعاون الأوروبي في مجال السياسة الخارجية، ومع رغبة الجماعة الأوروبية في دور متميز لها في حل الأزمة كان عليها محاولة التغلب على التحدي الذي طرحته أمام غالبية المنظمات الأمنية في أوروبا الغربية والبحث عن سبل أكثر واقعية لبلوغ هدف الوحدة السياسية الأوروبية التي يتعين تعريف أبعادها، والخطوط العريضة للتحرك العسكري في إطار هذه الوحدة.[34]

وحتى لا تستأثر الولايات المتحدة الأمريكية بالمبادرات المتعلقة بهذه الأزمة، قررت الجماعة الأوروبية تنسية مواقفها ازاء المواقف المختلفة. ففي المجال الأمني والتحرك العسكري، لجأت دول الجماعة الأوروبية إلى اتحاد غربي أوروبا، وهو منظمة للتعاون العسكري تضم دول الجماعة باستثناء إيرلندا والدانمارك واليونان وهو الجهاز الوحيد الذي يتسم بالسمة الأوروبية ويمكن في إطاره من الناحية العملية، مناقشة تحديد سياسة دفاعية مشتركة وخلق إرادة سياسية إن أمكن .[35]

واتفقت الآراء على وضع خطوط عامة لهذه السياسة، في مواجهة الأزمة واشتركت دول أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وغالبية دول العالم في الحرص على إظهار موقف حازم ومتشدد إزاء العراقي. وبرزت كفاءة التنسيق السياسي والعسكري بين الدول الأعضاء في التحالف الغربي حيال الأزمة بسبب وجود عدة أهداف سياسية مشتركة بينها يمكن إيضاحها في الآتي:

- الحرص على تأمين الإمدادات النفطية الخليجية لدول أوروبا الغربية، والحؤول دون تعرضها لاضطرابات قد تصيب الاقتصاد الغربي بأضرار فادحة للسعي من أجل ضمان أمن دول الخليج، الصديقة للغرب، وإظهار المصداقية الغربية في هذا الصدد.
- تقويض محاولات العراق الهيمنة الإقليمية في الخليج العربي، بما يقلب موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، ويؤكد السيادة العراقية في هذه المنطقة الحيوية.

وقد تباينت طبيعة التعاون الأوروبي الأمريكي، ودرجة التنسيق المشترك ضمن التحالف الغربي، خلال مراحل الأزمة المختلفة فاقتصرت في البداية، على تبادل الرأي والمعلومات، باستثناء بريطانيا وفرنسا اللتين بادرتا إلى إرسال قطع بحرية إلى الخليج المؤازرة الوجود العسكري الأمريكي، ثم تطورت درجة التنسيق العسكري الأوروبي – الغربي على نحو مطرد في اتجاه تصعيد الضغط العسكري على العراق.

وعلى الصعيد السياسي، تجسد ذلك التنسيق من خلال تشدد الدول الأوروبية ما إن وقع الاجتياح العراقي للكويت، حتى نقلت وكالة تناس" السوفيتية بياناً، أصدرته الحكومة السوفيتية، يدين العدوان العراقي على الكويت، وتأييده قرار مجلس الأمن الصادر برقم ٦٦٠ في ١٩٩٠/8/٢م، الذي يدين الاجتياح العراقي للكويت، ويطالب العراق بالانسحاب، وأيد كذلك قرار مجلس الأمن الصادر برقم ٦٦١ في ١٩٩٠/8/٦م، الذي يفرض عقوبات اقتصادية على العراق، إضافة إلى تأييده قرارات المجلس

---

[33]- الشميري، عبد الولي: الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، (مطابع ستار برس، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م)، ص35.

[34]- إدريس، محمد السعيد: النظام الإقليمي للخليج العربي، (مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م(، ص514- 515.

[35]- هلال، رضا: الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، (دار الجيل، بيروت، 1991م)، ص 139 – 147؛ وعوده، حرب الخليج، مصدر سابق، ص255 – 261 .

اللاحقة، واستدعت الخارجية السوفيتية في ١٩٩٠/8/٦م، السفير العراقي لدى موسكو غافل جاسم حسين وطالبته بانسحاب العراق الفوري غير المشروط من الأراضي الكويتية.[36]

ومن هنا جاء الاجتياح العراقي للكويت عام 1990- 1991 كخطوة لم يسبق لها مثيل في التاريخ العربي المعاصر، على إثر انهيار المحادثات التي كان يجريها مسئولون من البلدين في المملكة العربية السعودية لحل الخلافات القائمة بينهما، وعلى الفور تكتفت الجهود السياسية العربية لمنع توسع الأزمة ومحاولة إيجاد حل سريع لها في الإطار العربي وتطويق نتائجها، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل العوامل محلية وأخرى دولية، مما أدى لتكريس الانقسام العربي وفتح الباب أمام التدخل الخارجي بتدويل الأزمة، حيث عملت الولايات المتحدة جاهدة على إقامة أكبر تحالف دولي عسكري مناهض للعراق تحت لواء مجلس الأمن الدولي، وقيادة هذا التحالف دافعة الوضع نحو التصعيد المتدرج لتحقيق أهدافها عبر حرب تدميرية تحت مبرر استعادة الكويت لاستقلالها والدفاع عن الشرعية الدولية، في حين كانت مبررات العراق لاجتياحه الكويت تتحدث عن ذريعة الشرعية التاريخية، وبين مبررات الولايات المتحدة لضرب العراق وإحكام السيطرة على المنطقة كانت حرب الخليج الثانية بذريعة الشرعية الدولية.[37]

وهذا شكل الاجتياح العراقي الكويت أزمة خطيرة بكل المقاييس والأبعاد وخلق تداعيات عديدة عربية ودولية، وظهرت ملامح تأثيراته السلبية على العراق أولاً، ومن ثم الوطن العربي ثانياً، وانتقالاً إلى المجتمع الدولي ثالثاً، فللمرة الثانية يكون العراق طرفاً في أزمة تفضي إلى عمل عسكري واسع بحيث تؤدي إلى نتائج استراتيجية بعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط والعالم، فحين دخل العراق أول مرة في حرب دامت ثماني سنوات مع جارته إيران شكلت لزمة إقليمية عرفت بأزمة الخليج الأولى، وعندما اجتاحت قواته العسكرية في الثانية أراضي دولة الكويت، تطور بعد مراحله الأولى إلى عملية ضم قسري أحدثت علاقات وأوجدت موازين جديدة حطمت العديد من القيم والقواعد التي سبق أن ترسخت في إطار النظام الإقليمي العربي، فكانت خطورة الأزمة النابعة من الاجتياح وما تلاه من تداعيات عربية ودولية تظهر في مستويات عديدة هي في الواقع متداخلة ومتشابكة.

خامساً: تشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

منذ بداية أزمة الخليج أعلنت الأمم المتحدة أنها ستقف إلى جانب الكويت في حال تعرضها للخطر، ومع تصاعد وتيرة الأزمة وظفت الأمم المتحدة علاقاتها مع بعض الدول العربية الصديقة لها من أجل إيجاد مخرج للخلاف بين الدولتين، إلا أنها في ذات الوقت كانت تظهر التزامها بأمن أصدقائها في الخليج، بعد أن ظهرت بوادر الخطر المحدق حول آبار النفط أصبحت تهدد المصالح الحيوية لها ولحلفاتها كحقيقة واقعة، وأن أي موقف ضعيف سيكون بمثابة تشجيع للعراق لفرض هيمنته على المنطقة، وهنا سارعت للاتفاق مع الدول الغربية الأخرى على اتخاذ الإجراءات العملية لمواجهة العراق وبدأت بتطبيق مجموعة من العقوبات ضده وهددت باتخاذ إجراءات أشد إذا لم تنسحب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط وذلك بالتلويح بالعمل العسكري، الذي فضلته لحل الأزمة، بعد أن فشلت الخطوات الضرورية لإنهائها فكان الاستعداد للنظر

[36]- وثيقة القرار رقم 665 الصادر عن مجلس الأمن في 25 آب ، 1990م.

[37]- عودة، حرب الخليج، مصدر سابق، ص86.

في خطوات إضافية كانت ترى أنها تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، بحيث تنظر إلى أن الاجتياح لا يمكنه من تحقيق المكاسب في الكويت.[38]

ثم عملت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الأب على تكوين تحالف دولي لشن الحرب ضد العراق بعد أن حصلت على موافقة الكونغرس الأمريكي بتفويضها لإعلان تلك الحرب، فكان تجميع قوات التحالف الدولي من قبلها، والتي وضعتها في قيادة واحدة تحت امرة الجنرال اورمان شوارسكوف كفاند علم القوات وخالد بن سلطان القيادة القوات العربية والإسلامية، وهذا الأمر فرض الإقامة مركز التنسيق والتكامل والاتصال كحلقة وصل بين القيادتين بعد انتهاء مهلة الإنذار التي حددتها الأمم المتحدة لسحب العراق قواته من الكويت قبل يوم 1991/1/15م، وما أن جاءت الخطوات العراقية في السير نحو الحدود السعودية المحاذية للكويت، بحيث أصبحت على مقربة منها حتى تولدت قناعات جديدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية بأن توجهات العراق غير مقتصرة على الكويت وحدها، بل إنها تشمل السعودية أيضاً التي سرعان ما قبلت بالتواجد العسكري الغربي على أراضيها بعد أن كانت ترفضه لأسبابها الخاصة بها[39]، إلا أن حقيقة الأمر كانت تدور في مخيلة الرئيس جورج بوش الأب، بحيث يحقق أهدافه في استعادة الكويت بأي شكل كان غير انه كان يعلق بضرورة إيجاد حل سلمي يبعد شبح الحرب بحيث اعتبرها مأساة لكنها ضرورة أخلاقية تفرض عليهم المشاركة فيها.[40]

وان تفرد الأسلوب الأمريكي في مواجهة الحدث جاء لأسباب وخلفيات عديدة منها: ما يتعلق بالمصالح الأمريكية، الاقتصادية المتعلقة بالجانب النفطي والسوق الخليجية، والأمنية المتعلقة بأمن إسرائيل والدول الحليفة لها والاستراتيجية المتعلقة بأمن الطاقة والنفوذ با من بـ ائيل والدول ومنها ما يعود إلى طبيعة النظام الدولي في المرحلة التي اندلعت فيها الأزمة، وما كان يشهده النظام الدولي من تغيرات كبرى كان في مقدمتها الانسحاب التدريجي السوفيتي من القضايا الدولية، وبروز هيمنة النظام الرأسمالي على الصعيد الدولي بقيادة أمريكية منفردة. تجدر الإشارة إلى أن القرار الأمريكي تجاه الاجتياح العراقي للكويت، جاء بدفع من قوى الضغط الرئيسة الناشطة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان من أبرزها:

المجمع الصناعي العسكري الذي يتكون من أصحاب الصناعات الكبرى لإنتاج الأسلحة الذي كانت مصلحته تتطلب التوسع في إنتاج الأسلحة وبيعها، ومع انتهاء الحرب الباردة وتوقف الحروب الإقليمية الكبيرة، فإن مصير هذا المجمع كان مهدداً بفقدان الربح والتعرض الحالة الكساد، من هنا تأتي مصلحته في الدفع نحو قرار الحرب ضد العراق والمجمع النفطي الذي لعب دوراً كبيراً لصالح قرار الحرب من خلال الشركات النفطية الكبيرة، بالإضافة إلى المجمع الصهيوني الذي يتكون من المؤسسات اليهودية الصهيونية القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيها اللوبي الإسرائيلي الذي عمل جاهداً لصالح قرار الحرب ضد العراق، كونه يخدم المنطلقات والتوجهات الإسرائيلية الراغبة بتحطيم القوة العسكرية والاقتصادية العراقية.[41]

كان للولايات المتحدة الأمريكية دور رئيس في تحديد تحالف دولي تمثل ب (33) دولة، وإصدار (12) قراراً من مجلس الأمن بإدانة العراق واستعمال القوة ضده إذا لم تسحب قواته دون شروط قبل 1991/1/15م، وانتهت بإخراج القوات العراقية من الكويت.[42]

---

[38]– مركز دراسات الوحدة العربية، (يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 – 1993، بيروت 1995م)، ص170؛ وهلال، الصراع على الكويت، مصدر سابق، ص133–138.

[39]– البكري، جريمة أمريكا، مصدر سابق، ص153.

[40]– البزاز، سعد، حرب تلد أخرى، التاريخ السري لحرب الخليج، (عمان، 1992م)، ص45.

[41]– الشميري: الاستراتيجية العسكرية، مصدر سابق، ص35.

[42]– سبقت هذه القمة اجتماعات وزراء الخارجية العرب واحتدمت فيها نقاشات قاسية حول طريقة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقييم سياستها إزاء العرب وكان طرفا الاصطدام فاروق قدومي رئيس وفد فلسطين من جهة وعصمت عبد المجيد رئيس وفد مصر من جهة أخرى وهنا شعر العراق أن مصر لا تتصرف كجزء من مجلس التعاون العربي الذي يضم

سادساً: النتائج المترتبة على اجتياح العراق للكويت:

1- على الصعيد العسكري:

1- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغارات متتالية على أهداف داخل العراق تركزت على القصر الجمهوري، وزارة الدفاع، المصانع البتروكيماوية، الجسور، محطات الطاقة، مصافي البترول، محطات التكرير الصحية، مصانع الأغذية، خطوط السكك الحديدية، مصانع النسيج، معالم وأبنية ومنشآت مختلفة.

2- عدم قدرة العراق على الرد على الهجوم الأمريكي وعدم استخدام العراق للسلاح الكيماوي، وإنما اكتفى بإطلاق صواريخ سكود على اسرائيل والسعودية.[43]

3- استعمال قوات التحالف لأسلحة محرمة دولياً كالنابالم واليورانيوم المشع خلال قصفها للمواقع المدنية العراقية كمحطات الكهرباء ومحطات الري الزراعي والمدارس والمستشفيات ما أدى لسقوط ألاف الضحايا من المدنيين العراقيين.

4- بلغ عدد الطلعات الجوية الأمريكية قبل الهجوم البري 110 طلعة جوية أنزلت خلالها 85 ألف طن من المتفجرات.

5- انقضاض قوات التحالف على المدنيين والعسكريين على طريق الـ80 الذي يربط مدينة الكويت بمدينة البصرة حيث تحول هذا الطريق إلى مقبرة جماعية نتيجة مغادرة المدنيين على متن أكثر من 200 ألف آلية حيث قامت مئات الطائرات الأمريكية بهجومها على تلك القوافل بقنابل ضخمة وصواريخ وأسلحة متنوعة أدت إلى موت عشرات الألوف حرقاً.[44]

6- إعلان الرئيس الأمريكي بوش الأب وقف اطلاق النار في 28 شباط 1991 وتوقيع قادة الجيش العراقي وثيقة الاستسلام في 3 آذار 1991 في خيمة في بلدة صفوان الحدودية.[45]

2- على الصعيد السياسي:

1- نجاح الإعلام الأمريكي في تصوير الحرب على أنها ضد شخص واحد هو صدام حسين، في حين كان الهدف تدمير شعب العراق بكامله، أما بالنسبة لملايين الضحايا من الحرب التي أعادت العراق إلى العصر الحجري وتدميره فهذه خسائر جانبية يجب على العراقيين قبولها كثمن لتحريرهم من النظام العراقي فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بالقول: "سنعيد العراق إلى ما قبل عصر التصنيع".[46]

الأردن و اليمن ومصر والعراق فقدومي طالب بإدانة واضحة وصريحة لدعم أمريكا لإسرائيل أيده الوفد العراقي وتعاطف معه كلا من الوفد الجزائري والليبي، في حين ساند الوفد السعودي والكويتي طروحات الوزير المصري . ينظر: البزاز: حرب تلد أخرى، مصدر سابق، ص41.

43- هيكل، محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (مطابع الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٢م)، ص54.

44- ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، (دار الفارابي، بيروت، ط١،2013 م)، ص213.

45- عمر، شورش حسن، خصائص النظام الفدرالي، (المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢،2018 م)، ص102.

46- ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق، (دار الفارابي، بيروت، ط١،2013 م)، ص231.

2- خرق أميركا لكل المواثيق الدولية المنظمة للعلاقات بين الدول في زمن الحرب وكيفية التعامل مع الأسرى والشعوب أثناء الاحتلال.

3- خروج مئات المظاهرات الشعبية المستنكرة لتصرفات الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف عواصم العالم.

4- استقالة بعض الوزراء في عواصم أوربية كوزير الدفاع الفرنسي أدوار شفنمان استنكاراً للممارسات الأمريكية اللاإنسانية التي ارتكبي في حرب الخليج.[47]

3- على الصعيد الاقتصادي

1- تجميد الولايات المتحدة الأمريكية للودائع والممتلكات الكويتية والعراقية لدى المصارف والمؤسسات الأمريكية وفروعها في الخارج.[48]

2- تسبب العراق بخسائر فادحة للاقتصاد الكويتي جراء الاجتياح بالإضافة إلى الأضرار المالية التي نجمت عن وجود قواته في الأراضي الكويتية والذي استمر إلى ما يقارب سبعة أشهر.

3- توقف عجلة الحياة الاقتصادية الكويتية نتيجة عدم قدرة العراق على تطبيع الحياة في الكويت حيث قام العراق بحرق السجلات المدنية الكويتية وإجبار الكويتيين على طلب الحصول على هويات عراقية، وغير أسماء الشوارع والمباني والمرافق ولوحات السيارات.[49]

---

[47]- مجلة المستقبل العربي، العددان 290-293، 2003م، مركز دراسات الوحدة العربية، ص62.

[48]- عواد، عبد الحسين مهدي، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، (مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط١، 2007م)، ص46.

[49]- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العددان 74-75، 1994م، جامعة الكويت، الكويت، ص197.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر والمراجع العربية:

١- سلطان، غانم: الغزو العراقي للكويت قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، (شركة مطابع الوزان العالمية، د.م، ط1، 1994م).

٢- مجموعة مؤلفين: العلاقات العربية- الإيرانية (الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996م).

٣- الغنيم، عبد الله يوسف وآخرون: الكويت وجوداً وحدوداً (الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية) (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، د.ط، د.ت).

٤- الجبوري، خالد يحيى أحمد: الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، (منشورات دار الكلمة، بغداد، ط1، 1993م).

٥- الغنيم، عبد الله يوسف، ترسيم الحدود الكويتية- العراقية، (مركز البحوث والدراسات، الكويت، 1994م).

٦- بجك، باسيل يوسف: العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005م) دراسة توثيقية وتحليلية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006م).

٧- العلوي، حسن: أسوار الطين (في عقدة الكويت وإيديولوجيا الضم)، (دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط1، 1995م).

٨- حسن، إبراهيم محمد: الصراع الدولي في الخليج العربي والعدوان العراقي على الكويت، الأبعاد والنتائج العربية والدولية، (مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ط1، 1996م).

٩- شاكر، عبد الرحمن: الطغيان والانتحار القومي، (مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1992م).

١٠- هويدي، أمين: التحولات الاستراتيجية الخطيرة، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، (دار الشروق، القاهرة، ط1، 1997م).

١١- أبو طالب، عبد الرحيم عبد الهادي: أزمات العراق والكويت.. أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها، (مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995م).

١٢- النجار، حسن علي: أم المعارك(حرب الخليج ردة فعل زائدة وإسراف في القتل والتدمير كيف تورطت أمريكا في الصراع مع العرب والمسلمين)، (أمازون للنشر، جورجيا، 2007م).

١٣- عصاصة، سامي: هل انتهت حرب الخليج (دراسة جدلية في تناقضات الأزمة)، (مكتبة بيسان، بيروت، ط1، 1994م).

١٤- مركز البحوث والدراسات الكويتية: دور الأمم المتحدة في إقرار الأمن والسلم الدوليين (دراسة حالة العراق والكويت)، (الكويت: 1995م).

١٥- نجيب الغوش وآخرون، أزمة الخليج (الدوافع - الآثار- المواقف)، (المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات، شيكاغو، 1993م).

١٦- مسعد، نيفين عبد المنعم: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001م.

١٧- البكري، محمود: جريمة أمريكا في الخليج الأسرار الكاملة ، ط 5، القاهرة 1991م.

١٨- عوده بطرس عوده، حرب الخليج من المسؤول ، ط 3، عمان،1992.

١٩- الشميري، عبد الولي: الاستراتيجية العسكرية

٢٠- إدريس محمد السعيد: النظام الإقليمي للخليج العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م.
٢١- هلال، رضا، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، دار الجيل، بيروت، 1991م.
٢٢- مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 – 1993، بيروت 1995م.
٢٣- البزاز، سعد، حرب تلد أخرى، التاريخ السري لحرب الخليج، عمان، 1992م.
٢٤- ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي، بيروت، ط١، 2013م.
٢٥- عمر، شورش حسن، خصائص النظام الفدرالي، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، ط٢، 2018م.
٢٦- ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق، دار الفارابي، بيروت، ط١، 2013م.
٢٧- عواد، عبد الحسين مهدي، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، مؤسسة العارف للمطبوعات، ط١، 2007م.

ثانيا: المصادر والمراجع المترجمة:

١- سالينجار، بيار ولوران، إيريك: المفكرة المخفية لحرب الخليج (رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة)، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1991م).
٢-سيرل، مارسيل: أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، (دار ابن خلدون، القاهرة، ط1، 1992م).
٣- فولر، جراهام: العراق في العقد المقبل، (هل سيقوى على البقاء حتى عام 2020)، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي).
٣- لورنس، هنري: اللعبة الكبرى (الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية)، ترجمة محمد مخلوف، (دار قرطبة للنشر والتوثيق، ليماسول، ط1، 1992م)، ص427-428.
٤- ميكال، بيار: تاريخ العالم المعاصر(1945. 1991م)، تعريب يوسف ضومط، بيروت: دار الجيل ط1، د.ت.

ثالثا: المصادر الأجنبية

١- John .C. Wilkinson: Arabia's Frontiers (The Story of Britain's Boundary Drawing inThe Desert) I.B.Tauris& Co Ltd, London. NewYork. 1991.
٢-Turner, Barry: The World Today (Essential fact in an ever changing World 2000), London, Sara Lloyd, New York, Garrett Kiely.

رابعا: المجلات:

١- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العددان 74-75، 1994م، جامعة الكويت، الكويت.
٢- مجلة المستقبل العربي، العددان 290-293، 2003م، مركز دراسات الوحدة العربية.